اقتصاد

مطارات روسية تخشى تراجع عوائدها

موسكو ـ **رامي القليوبي**

ذكرت صحيفة «كوميرسانت» الروسية، في عددها الصادر أمس الخميس، أن الاتحاد الدولي للمطارات، الذي يضم موانئ جوية في أكثر من عشر مدن روسية، والاتحاد الروسي لصناعة السياحة وجمعية عموم روسيا للركاب طلبت من سلطات النقل الروسية التراجع عن التعديلات القاضية بمنع المستقبلين والمودعين من دخول مباني المطارات اعتبارا من 1 سبتمبر/ أيلول المقبل، في حال الإبقاء على المستوى الثالث من الأمان الساري حاليا.

وتقتضي التعديلات للقرار الحكومي رقم 1605 المنظم لأمن النقل، والذي سيصبح حيز التنفيذ اعتبارا من 1 سبتمبر/أيلول المقبل، أن يقتصر دخول مباني المطارات على حملة تذاكر السفر عند نشوب مستوى الخطر الثالث المتبع عند نشوب خطر إرهابي. وتوقعت مصادر في تصريحات لـ«كوميرسانت» أن ذلك قد يتسبب في طوابير على مداخل مباني الركاب وتدهور الوضع مع الأمن مع استمرار قدرة مدبري الهجمات على شراء تذاكر، ناهيك عن خسارة المطارات ما بين 20 و50 في المائة من عوائدها «غير الجوية» بسبب التراجع الحتمي لمبيعات المتاجر والمقاهي الكائنة بداخلها. من جهتها، تشدد وزارة النقل على أن الإجراء سيكون مدققا وقصير الأجل، إذ أوضح ناطق باسمها لـ«كوميرسانت» أن الإجراء سيكون له «طابع مؤقت قصير الأجل لمطارات بعينها وسيسري لفترة نشوب الخطر الأعلى».

إلا أن مصادر «كوميرسانت» أشارت إلى أن مفعول الحظر لن يسري إلا عند فرض مستوى الخطر الثالث المؤقت إجرائيا، ولكنه يجرى تمديده في مطارات موسكو وسانت بطرسبورغ بشكل منتظم بواقع كل أسبوعين منذ قرابة عام ونصف عام.

واعتبر أحد المصادر أن مدبري الهجمات لن يثنيهم أي شيء عن شراء التذاكر من أجل دخول مباني المطارات، كما لا يزال قسم من الركاب يحجزون التذاكر في مكاتب شركات الطيران في المطارات، ما سيحرمهم من حقوقهم. وتجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة مستويات للأمن بمواقع النقل الروسية، المستوى الأول متعلق بالتهديد المحتمل لوقوع تدخل غير مشروع، والثاني بالتهديد المباشر، أي ظروف وعوامل محددة، والثالث والأعلى عند وجود تهديدات مباشرة قد خلقت خطر وقوع عمل إرهابي. ويسري مفعول المستوى الأول بشكل دائم طالما لم يُعلَن أي من المستويين الثاني والثالث، ولا يمكن فرضهما لمدة تزيد عن 15 يوما. إلا أن ذلك لم يمنع سلطات النقل الروسية من تمديد المستوى الثالث بمطارات موسكو و«بولكوفو» في سانت بطرسبورغ مرة تلو الأخرى منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2022.

وتسببت الحرب الروسية على أوكرانيا في خسائر مادية فادحة لموسكو. وحسب أحدث بيانات، كلف نزوح الشركات من روسيا منذ اندلاع الحرب مع أوكرانيا عام 2022 الشركات الأجنبية أكثر من 107 مليارات دولار بسبب عمليات شطب أصول وخسائر في الإيرادات. وحسب تحليل أجرته رويترز لإيداعات الشركات وبياناتها، زاد حجم الخسائر بمقدار الثُلث منذ آخر إحصاء للوكالة في أغسطس/ آب من العام الماضي، ما يؤكد حجم الضربة المالية التي لحقت بعالم الشركات من حرب موسكو. وقال رئيس قسم استراتيجيات المعلومات في شركة استشارات المخاطر العالمية S-RM إيان ماسي: «مع استمرار الغزو الروسي وسط تعثر المساعدات العسكرية الغربية، وزيادة أنظمة العقوبات الغربية، فمن المرجح أن تواجه الشركات التي لا تزال تهدف إلى الخروج من روسيا المزيد من الصعوبات، وسيتعين عليها قبول عمليات شطب وخسائر أكبر».

(انتوني ولاج/ فرانس برس)

إنهاء إضراب سول

أنهى سائقو الحافلات في سول، عاصمة كوريا الجنوبية، إضرابا استمر لساعات، الخميس، بعد التوصل إلى اتفاق بين نقابة الحافلات في المدينة وأرباب العمل بشأن زيادة الأجور. وذكرت حكومة العاصمة أن نقابة عمال الحافلات في سيول وأرباب العمل اتفقوا على زيادة الأجور بنسبة 4,48 في المائة، بعد جولة من المفاوضات مع استئناف عمليات النقل العام بشكل طبيعي فورا بعد الاتفاق. وكانت النقابات قد طلبت في البداية زيادة الأجور بنسبة 13 في المائة تقريبا. والإضراب الشامل لسائقي الحافلات في المدينة هو الأول منذ 12 عاما. واستمر الإضراب الماضي لنحو 20 دقيقة. ويجري تشغيل الحافلات في سيول بنظام شبه عام تقوم فيه الشركات الخاصة بإدارة الحافلات، بينما تدعمها وتنظمها بشكل كبير حكومة المدينة لضمان وصول الخدمات إلى الجميع.

أخبار

السعودية تطلب 595 ألف طن من القمح

أعلنت الهيئة العامة للأمن الغذائي بالسعودية، الخميس، عن طرح مناقصة لاستيراد 595 ألف طن من القمح للتسليم خلال يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز. وقال متعاملون إن الموعد النهائي لتقديم عروض الأسعار في المناقصة هو

الجمعة. وقال تجار أوروبيون إن النتائج متوقعة يوم الاثنين. وذكر أحمد الفارس، محافظ الهيئة العامة للأمن الغذائي، في بيان، أن المناقصة تطلب نحو 10 شحنات من قمح يحتوي على بروتين بنسبة 12,5% من مناشئ اختيارية.

خسائر ضخمة للشركات الخارجة من روسيا

أظهر تحليل أجرته رويترز لإيداعات الشركات وبياناتها أن نزوح الشركات من روسيا منذ غزوها أوكرانيا عام 2022 كلف الشركات الأجنبية أكثر من 107 مليارات دولار من عمليات شطب أصول وخسارة في الإيرادات. وخرجت حوالي 1000 شركة من البلاد بعد غزو موسكو أوكرانيا قبل عامين. وارتفع حجم الخسائر بمقدار الثلث منذ آخر إحصاء في أغسطس/ آب من العام الماضي.

صندوق النقد يدعو سويسرا لإصلاحات مالية

قال صندوق النقد الدولي، يوم الخميس، إن سويسرا تحتاج إلى «إصلاحات قوية في القطاع المالي» في أعقاب عملية الإنقاذ التي نظمتها الدولة للاستحواذ على بنك كريدي سويس من قبل بنك يو بي إس. وصندوق النقد الدولي هو أحدث هيئة دولية تثير المخاوف بشأن بنك UBS الموسع الجديد والمخاطر التي يشكلها على الاقتصاد السويسري.

بولندا تستبعد اتفاقاً بشأن الحبوب الأوكرانية

اجتمعت الحكومتان البولندية والأوكرانية في وارسو، الخميس، لإجراء محادثات لنزع فتيل الخلاف بشأن واردات الحبوب التي أثارت احتجاجات حاشدة للمزارعين، وسط استبعاد بولندي لحدوث انفراجة. ويحتج المزارعون في بولندا وأماكن أخرى في الاتحاد الأوروبي للمطالبة بإعادة فرض الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية من أوكرانيا، والتي جرى التنازل عنها بعد الغزو الروسي في عام 2022.

تراجع مبيعات تويوتا العالمية 7% في فبراير

انخفضت المبيعات العالمية لتويوتا موتور سبعة في المائة في فبراير/ شباط مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، متأثرة بتراجع شديد في الصين بسبب عطلة السنة القمرية والركود في اليابان بعد فضيحة اختبارات السلامة في وحدة السيارات الصغيرة التابعة لها. وتراجعت المبيعات في الصين، أكبر سوق للسيارات في العالم، بنسبة 36%.

هبوط الين ينعكس اضطراباً في الأسواق اليابانية

نيويورك ـ **العربي الجديد**

عاشت الدوائر المالية في طوكيو الخميس حالة من الاضطراب مع انخفاض الين الياباني قبل يوم واحد إلى أضعف نقطة له منذ عام 1990، مما أشعل المناقشات حول تدخل محتمل من جانب الحكومة لتحقيق استقرار العملة. وجاء هذا الانخفاض الكبير بشكل غير متوقع في أعقاب رفع بنك اليابان لأسعار الفائدة لأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن، وهي خطوة كانت تدعم تقليديًا عملة الدولة ولكنها فشلت هذه المرة في وقف انخفاض الين. وعلى الرغم من جهود بنك اليابان لتعديل أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ عام 2007، استمرت قيمة الين في التراجع، حيث تم تداوله تحت مستوى 152 الحرج مقابل الدولار الأربعاء، و151,6 الخميس. وأصدرت وزارة المالية وبنك اليابان، بعد اجتماع نادر، تحذيراً شفهياً للأسواق. ولمح هذا التحذير إلى إمكانية التدخل المباشر في سوق الصرف الأجنبي، رغم عدم اتخاذ أي إجراءات ملموسة حتى الآن. وأقر البرلمان الياباني الخميس ميزانية بقيمة 112,57 تريليون ين (744 مليار دولار) للسنة المالية 2024 التي تبدأ في أبريل/ نيسان، وهي ثاني أكبر ميزانية، للاستجابة بشكل أفضل للتهديدات الأمنية والتحديات الديمغرافية وتخفيف آلام التضخم، وفق موقع «نيكاي» الياباني. تتضمن الميزانية إنفاقًا دفاعيًا قياسيًا قدره 7,95 تريليونات ين، حيث تسعى البلاد إلى تعزيز القدرات الدفاعية في مواجهة التهديدات من الصين وكوريا الشمالية. قامت الحكومة بمراجعة خطتها الأولية ومضاعفة مبلغ أموال الطوارئ إلى تريليون ين بعد الزلزال المميت الذي ضرب وسط اليابان أخيراً. وعلى الرغم من أن الحكومة تسعى إلى خفض إنفاقها إلى مستويات ما قبل الوباء بعد أن تضخم في السنوات الأخيرة لمواجهة جائحة كوفيد-19 وأزمة تكلفة المعيشة، إلا أنها تواجه عقبات كبيرة لأنها قررت بالفعل زيادة حادة في الإنفاق. كما تعمل الشيخوخة السريعة في المجتمع على تعزيز تكاليف الضمان الاجتماعي، التي بلغ مجموعها رقماً قياسياً بلغ 37,72 تريليون ين، أو نحو ثلث ميزانية الحساب العام للعام المقبل. وعلى الرغم من تركيز رئيس الوزراء على مساعدة الأسر المتعثرة المتضررة من التضخم، إلا أن الدعم الشعبي لمجلس الوزراء لا يزال عند مستويات منخفضة. وستسعى الحكومة أيضًا إلى تعزيز إمكانات النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في أشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي والتحول الأخضر.

مال وناس

العراق: خشية من تداعيات رفع أسعار الوقود

لاقى رفع أسعار الوقود في العراق بنسب وصلت إلى 30% انتقادات شعبية حادة، وسط مخاوف من تداعيات القرار على أسعار المواصلات والسلع الغذائية

بغداد ـ **عادل النواب**

حذرت أطراف عراقية مختلفة من تداعيات قرار الحكومة برفع أسعار البنزين المحسن والممتاز، وسط غضب شعبي تجاه القرار ومطالبات بالعدول عنه وعدم تنفيذه. وأقر مجلس الوزراء العراقي، مساء أول من أمس، حزمة إجراءات اقتصادية وخدمية جديدة، من أبرزها رفع أسعار وقود السيارات بنسبة نحو 30% للبنزين المحسن، وبنسبة 25% لنوعية السوبر، مما أثار غضب العراقيين على مواقع التواصل الاجتماعي، فيما أكد مختصون أن هذا الأمر سيكون له تبعات سلبية على الوضع المعيشي بصورة عامة على مختلف شرائح المجتمع.

تداعيات كبيرة

قال الخبير في الشأن الاقتصادي والمالي مصطفى أكرم حنتوش، لـ«العربي الجديد»، إن «قرار الحكومة برفع أسعار البنزين المحسن والبنزين الممتاز ستكون له تداعيات اقتصادية كبيرة على الطبقة الوسطى والفقيرة، وهذا الأمر ستكون له ارتدادات على رفع سعر أجور النقل العامة». وبيّن حنتوش أن «هذا القرار ستكون له ارتدادات سلبية أخرى، منها رفع أسعار المواد في السوق من المواد الغذائية وغيرها، فهذه المواد تنقل بواسطة سيارات، وأصحاب تلك السيارات سوف يرفعون أجرة النقل بعد زيادة أسعار البنزين، خاصة وأن أغلب العراقيين أصبحوا يستخدمون البنزين المحسن بدلاً من العادي الذي هو من نوعية سيئة جداً، ويؤثر على السيارة من حيث العمل ويتسبب في أعطال مختلفة في المحرك».

وأضاف أن «القرار الحكومي متعجل وغير مدروس، والحكومة لا تعلم ما تداعيات هذا القرار، خصوصاً أنها تعلن بين حين وآخر، قرب الوصول إلى الاكتفاء الذاتي لتوفير البنزين للسيارات خلال الأشهر القليلة المقبلة، وهذا القرار يدل على أن الحكومة في ورطة مالية وهي تريد الحصول على الأموال، خاصة وأن موازنة سنة 2024 سيكون العجز فيها كبيرا جدا وسوف يتجاوز الـ80 تريليون دينار، وربما تتخذ الحكومة، خلال الأيام المقبلة، قرارات جديدة تسعى من خلالها الحصول على الأموال». وختم الخبير في الشأن الاقتصادي والمالي قوله: «هذه الضائقة المالية أثرت حتى على صرف رواتب الموظفين، التي هي متأخرة حتى الآن، والتي كان من المفترض صرفها قبل أكثر من 5 أيام». وبعاني العراقيون من ارتفاعات متواصلة في أسعار مختلف السلع الضرورية. وكانت وزارة التخطيط العراقية، أعلنت مؤخرا، عن تسجيل ارتفاع بمعدلات التضخم بنسبة 0,4% في البلاد، خلال شهر يناير/كانون الثاني من العام الحالي 2024. وأكد المتحدث الرسمي باسم الوزارة، عبد الزهرة الهنداوي، أن التضخم سجل خلال شهر يناير الماضي ارتفاعا طفيفا بلغ 0,4%، مقارنة بشهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2023. وأضاف أن التضخم السنوي من يناير عام 2023 إلى يناير عام 2024، شهد ارتفاعا بنفس النسبة التي بلغت 0,4%، مشيرا إلى أن معدل التضخم السنوي سجل 4,5%.

%4,5
ارتفع التضخم السنوي في العراق من يناير/ كانون الثاني عام 2023 الى يناير عام 2024، بنسبة 0,4%، ليصل معدل التضخم السنوي الى 4,5%، حسب بيانات رسمية.

مقارنة بين حكومتين

وفي سياق رفع أسعار الوقود، يقول الناشط المدني سلام الحسيني، في تغريدة له: «أجد من الضروري جدًا التذكير بكل قرارات حكومة مصطفى الكاظمي ومقارنتها مع قرارات حكومة محمد شياع السوداني، فبعدما كان مرتفعًا في حكومات الإطار السابقة بسعر 950 دينارًا (الدولار = نحو 1310 دنانير)، خفضت حكومة الكاظمي ما بعد أكتوبر/تشرين تسعيرة البنزين المحسن إلى 650 دينارًا بتاريخ 16-11-2020». وأضاف الحسيني «عادت حكومة أحزاب الإطار برئاسة السوداني إلى رفع سعره مجددًا بـ 850 دينارًا وبتبريرات تافهة جدًا، وكأنها لا تعلم أن الأغلبية العظمى، بما فيها أصحاب التاكسي، يستخدمون البنزين المحسن بدلًا من العادي، لأن الأخير سيئ جدا، فضلاً عن النتائج الكارثية الأخرى على مستوى دخل المواطن المتعلقة بهذا القرار».

أضرار عديدة

أما الباحث في الشأن السياسي فورات خورشيد فقال في تغريدة له: «فقط الأغبياء والذيول هم من يروّجون بأن رفع سعر البنزين لن يضر سوى أصحاب السيارات، فكل أجور النقل سوف ترتفع، وكل أسعار المواد الغذائية سترتفع نتيجة ارتفاع أسعار البنزين والنقل». وبيّن خورشيد أنه «من يمتلك سيارة سعرها 100 مليون وأكثر لن يؤثر عليه فرق سعر البنزين، ومن لا يملك غير قوت يومه هو من سيدفع الثمن». فيما قال المدون مصطفى عماد، في تغريدة له، إنه فيما يخص قرار حكومة السوداني والإطار التنسيقي برفع أسعار البنزين المحسن والبنزين الممتاز وحتى البنزين العادي، حاولت تلخيص أهم النقاط للرد على أكاذيب الحكومة وكشف السبب الحقيقي لرفع الأسعار. ويقول الخبير في الشأن السياسي والقانوني أمير الدعمي في تغريدة له: «بلد نفطي يصدّر ما يصل إلى أربع ملايين برميل يومياً، وبلد يعوم على بحر من الثروات، ومع ذلك نحن ننافس البلدان المستهلكة المستوردة للنفط من حيث كلفة الاستهلاك للفرد الواحد».

اسعار البنزين المحسن ارتفعت بنسبة 30% والسوبر25% (فرانس برس)

الأردن

إقبال كبير على الادخار بالدينار

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك الأردنية بكافة العملات إلى 43,7 مليار دينار العام الماضي (61,6 مليار دولار) مقابل 42,1 مليار دينار (59,4 مليار دولار) في نهاية العام الذي سبقه، وفقًا لأحدث تقرير مالي للبنك المركزي الأردني اطلعت عليه «العربي الجديد». وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية العام الماضي حسب البيانات ووفقا لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار الأردني قد بلغ 34,4 مليار دينار و9,3 مليارات دينار للودائع بالعملات الأجنبية، (الدينار = 1,41 دولار). أما في نهاية العام 2022 فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 32,8 مليار دينار و9,3 مليارات دينار للودائع بالعملات الأجنبية. ويرى خبراء اقتصاد أن الإقبال على الادخار لدى البنوك بالعملة المحلية «الدينار» ما زال مرتفعا بشكل واضح، وذلك نتيجة للإجراءات التحفيزية التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي لأجل زيادة الثقة بالعملة الأردنية كوعاء ادخاري من خلال ارتفاع العوائد على الإيداعات بالدينار مقابل الدولار والعملات الأجنبية الأخرى. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد» إن الأردن من خلال البنك المركزي يطبق سياسة نقدية مستقرة تتماشى مع التطورات، حيث تتمسك الحكومة بتثبيت سعر الصرف مقابل الدولار عند سعر 0,708 وذلك منذ فترة التسعينيات ومجاراة قرارات البنك الفدرالي الأميركي بشأن أسعار الفائدة من حيث الارتفاع والانخفاض. وأضاف أن الإقبال على الادخار بالدينار يحافظ على مستوياته ويلاحظ ارتفاعه بشكل مستمر، ما يعزز الملاءة المالية للبنوك من ناحية السيولة والقدرة على التمويل والاستثمار.

وقال إن العائد على ودائع الدينار ارتفع بشكل كبير خلال العامين الماضيين تبعا لقرارات رفع سعر الفائدة، وتشهد السوق المصرفية تنافسا بين البنوك لاستقطاب الادخارات من خلال منح أسعار فائدة مرتفعة على الودائع وتوفير امتيازات وحوافز أخرى. وارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية العام الماضي باستثناء سعر الفائدة على ودائع التوفير والذي شهد انخفاضا، وذلك بالمقارنة مع مستوياته المسجلة في نهاية العام 2022. كما ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية العام الماضي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية العام قبل الماضي.

محافظ البنك المركزي الأردني عادل شركس، قال سابقًا إن السياسة النقدية المرنة التي ينتهجها البنك مكنت من إرساء أسس قوية للاستقرار النقدي والمصرفي في الأردن، وساهمت في الحفاظ على هذا الاستقرار بمكوناته كافة وبلورته إلى حقائق ملموسة، رغم البيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية التي يشهدها العالم اليوم. وأكد أهمية الاستقرار النقدي الذي يعد الهدف الرئيس للبنك المركزي المحدد في القانون، ويعد ركنا اساسيا من أركان الاستقرار الاقتصادي الكلي وممكنا رئيسيا لتعزيز النمو الاقتصادي وتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات، والتخطيط للمستقبل على المديين المتوسط والطويل.

وقال إن قرارات رفع أسعار الفائدة الأخيرة استندت إلى التزام البنك المركزي بالمحافظة على الاستقرار النقدي في الأردن من خلال المحافظة على جاذبية المدخرات بالدينار الأردني، بالإضافة لاحتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن الطلب المحلي. وتعد البنوك الوجهة الأساسية للمواطنين في الأردن لإيداع أموالهم من ناحية ارتفاع عوامل الضمان والعوائد، وتفاديا للمخاطر التي قد تترتب على استثمارها باوجه أخرى أو التعامل مع المؤسسات المالية الأخرى. وتصل نسبة العائد على الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك العاملة في الأردن إلى 5% و6% فيما السعر الأغلب على الودائع بالدولار 1%.

رصيد الودائع بالدينار بلغ 34,4 مليار دينار في 2023 (Getty)

أخبار العرب

ارتفاع أرباح العقارات ببورصة قطر

ارتفعت أرباح قطاع العقارات المدرج ببورصة قطر خلال عام 2023 بنسبة 6,46% على أساس سنوي، وذلك حسب إحصائية البورصة القطرية. وسجلت الشركات المدرجة بالقطاع أرباحاً في العام المنتهي بـ31 ديسمبر/كانون الأول 2023 بقيمة 1,76 مليار ريال، مقابل 1,65 مليار ريال خلال عام 2022. ويتكون القطاع من 4 أسهم وهي: بروة العقارية، والمتحدة للتنمية، ومجموعة إزدان القابضة، ومزايا للتطوير العقاري. ودعم أداء القطاع ارتفاع أرباح 3 شركات، في مقدمتها إزدان التي حققت أرباحا بقيمة 99,66 مليون ريال بنهاية عام 2023، مقابل أرباح عام 2022 البالغة 86,73 مليون ريال، بارتفاع بلغت نسبته 14,9% وسجلت شركة بروة أرباحا بقيمة 1,23 مليار ريال، مقابل أرباح عام 2022 البالغة 1,14 مليار ريال، بارتفاع بلغت نسبته 8,01%، وتلتها شركة المتحدة للتنمية بأرباح بلغت 402 مليون ريال مقابل 388 مليون ريال لعام 2022، بارتفاع 3,61%.

نمو صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي بالسعودية

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بنسبة 16,1% خلال الربع الرابع من عام 2023 مقارنة مع الربع السابق. وكشف الهيئة العامة للإحصاء، في تقرير صادر أمس الخميس، عن ارتفاع قيمة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة إلى 13,19 مليار ريال (3,52 مليارات دولار) خلال الربع الرابع من عام 2023، مقابل صافي التدفقات في الربع الثالث من العام ذاته والبالغ 11,36 مليار ريال (3,03 مليارات دولار).

ويمثل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر: الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل.

ونوهت هيئة الإحصاء، بأن قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اقتصاد المملكة بلغت نحو 19,38 مليار ريال (5,17 مليارات دولار) في الربع الرابع من عام 2023، وبزيادة 16,6% مقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، والذي بلغت قيمته 16,62 مليار ريال (4,43 مليارات دولار).

تقارير عربية

مصارف

تونس: تثبيت سعر الفائدة يحبط الأوساط الاقتصادية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم يستجب مجلس إدارة البنك المركزي التونسي لتطلعات قطاع الأعمال، الذي كان يترقّب خفضا لسعر الفائدة عقب تسجيل تراجع مهم في نسبة التضخم التي تحاربها مؤسسة الإصدار المالي منذ أكثر من سنتين بإجراءات متشددة.

واعلن البنك المركزي التونسي أنه قرر الإبقاء على سعر الفائدة دون تغيير في حدود 8 بالمائة. وقال المركزي في البيان الصادر عن مجلس إدارته إنه «قرر الإبقاء على نسبة الفائدة الرئيسية للبنك المركزي التونسي دون تغيير، في مستوى 8 بالمئة».

وحسب البيان، فإن «المسار المستقبلي للتضخم لا يزال محفوفا بالمخاطر، نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وذلك في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية وتفاقم الشح المائي واحتداد الضغوط المسلطة على المالية العمومية». ويعد تثبيت سعر الفائدة عند مستوى 8 بالمائة هو أول قرار للمحافظ الجديد فتحي زهير النوري، الذي جرى تعيينه في منتصف فبراير/ شباط الماضي. لكن خفض نسبة الفائدة من المطالب الأساسية لقطاع الأعمال الذي يعاني من شطط الفائدة على قروض الاستثمار، حسب المراقبين، الذين أشاروا إلى أن الفائدة ترهق الأسر المكبلة بالديون وتلقي بتداعياتها على الاستهلاك والمشاريع الصغرى. ويستقر سعر الفائدة في مستويات عالية منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وهو تاريخ زيادة الفائدة الرئيسية بـ75 نقطة أساس لتصل إلى 8 بالمائة، وكان الرفع الثالث في عام 2023. ويعتبر أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية والخبير المالي أرام بالحاج أن قرار تثبيت الفائدة خالف كل توقعات الاقتصاديين والمستثمرين، الذين انتظروا تعديلا في نسبة الفائدة نحو التخفيض بـ25 نقطة أساس على أقل تقدير من أجل بعث رسائل تحفيزية للمنتجين. وقال بالحاج في تصريح لـ«العربي الجديد» إن محافظ البنك المركزي الجديد فتحي زهير النوري كان من المدافعين عن فكرة خفض الفائدة، وسبق أن طالب بذلك قبل تقلّد المنصب، غير أن مجلس إدارة المؤسسة رأى قرارا مخالفا.

المسار المستقبلي للتضخم لا يزال محفوفا بالمخاطر

وأكد المتحدث أن البنوك المركزية الكبرى أفصحت عن نيّة خفض الفائدة على المستويين القريب والمتوسط بعد تسجيل تراجع في التضخم العالمي. وعانت تونس بحدة من تداعيات تفشي جائحة كورونا، ثم ارتفاع تكلفة استيراد الطاقة والمواد الأساسية؛ إثر اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير/ شباط 2022. ويرى أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية أن لسعر الفائدة المكلف تداعيات على قطاعات حيوية، من بينها التطوير العقاري الذي دخل في مرحلة ركود شامل من أسبابه عدم قدرة التونسيين على النفاذ للقروض البنكية. ويرجح الخبير المالي أن يعدّل البنك المركزي رؤيته بشأن سعر الفائدة في حال نجاح الحكومة في حوكمة مسالك التوزيع وتحسين العرض في السلع لمكافحة أسباب التضخم. وتشكو تونس من أزمة اقتصادية متفاقمة مع ارتفاع في معدلات التضخم وأسعار المواد الأساسية، وتراجع الإنتاج الزراعي بسبب الجفاف وندرة الأمطار، وتسعى الحكومة إلى خفض العجز المالي إلى 6,6 بالمائة في 2024 من 7,7 بالمائة في 2023. وقبل أيام، عدّلت وكالة موديز نظرتها المستقبلية إلى تونس من سلبية إلى مستقرة وثبتت تصنيفها عند CAA2، متوقعة أن تخضع احتياطيات البلاد لسحب محتمل، لكنها ستستمر في توفير تغطية للواردات لمدة 3 أشهر على الأقل بحلول نهاية عام 2024. وقالت وكالة التصنيف الائتماني: «نتوقع استمرار مستوى مماثل من المساعدة المالية من شركاء تونس الثنائيين ومتعددي الأطراف حتى من دون برنامج من صندوق النقد الدولي». كما اعتبرت أن «تثبيت التصنيف CAA2 لتونس يعكس درجة عالية من الضبابية بشأن مصادر التمويل وسط احتياجات تمويل كبيرة». ويعتبر رئيس الجمعية التونسية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبد الرزاق حواص أن قرار تثبيت الفائدة جاء محبطا لطيف واسع من المستثمرين، الذين انتظروا دفعا ماليا عبر خفض الضرائب أو مراجعة سعر الفائدة المثبط. ويقول حواص، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن كلفة القروض تقلّص من تنافسية السلع التونسية في محيطها المغاربي والمتوسطي، حيث تعد الفائدة في تونس الأغلى في المنطقة. واعتبر حواص أن نسبة الفائدة العالية تصدم قطاع الأعمال وتفرمل محركين أساسيين للنمو وهما الاستثمار والاستهلاك.

ويرى حواص أن زيادة سعر الفائدة لكبح التضخم من الآليات الكلاسيكية التي تعتمدها البنوك المركزية، غير أنها غالباً من تخلّف نتائج سلبية على مناخ الأعمال وتطيح الآف المستثمرين ممن يفقدون القدرة على النفاذ إلى السوق والحصول على تمويلات لتسيير أعمالهم. وقال حواص إن «تثبيت سعر الفائدة في مستويات عالية من بين مطالب صندوق النقد الدولي، الذي يحث السلطات على خفض الواردات من أجل توفير إيرادات بالعملة الصعبة لسداد أقساط ديونه المستحقة». لكن اتفاقاً بين تونس وصندوق النقد الدولي للحصول على تمويل بـ1,9 مليار دولار تأخر مدة 48 شهراً بسبب ضغوط سياسية وتعذر الحكومة عن اتخاذ إجراءات تقشف طلبها الصندوق. كذلك لم يتجاوز النمو الاقتصاد لعام 2023 نسبة 0,4 بالمائة، وسط توقعات بأن تصعد هذه النسبة إلى 1,6 بالمائة خلال العام الجاري رغم إعلان رئيس الحكومة أحمد الحشاني أنها ستكون في حدود 3 بالمائة.

المواطنون يشكون من ارتفاع الاسعار (فتحي بلعيد/فرانس برس)

هبوط مشتريات الأجانب

تراجعت مشتريات الأجانب في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي خلال عام 2023. وسجل الأجانب صافياً شرائياً خلال العام بقيمة ملياري دولار مقابل 20 مليار دولار صافياً شرائياً عام 2022، بهبوط سنوي 90%؛ وذلك وفق التقرير الصادر عن وحدة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة كامكو للاستثمار، أمس الخميس. وكشف أن قيمة الصافي الشرائي للأجانب تُعد أقل مستويات صافي الشراء الإجمالي من قبل الأجانب خلال الأعوام الخمسة الماضية على الأقل. وبلغ إجمالي قيمة عمليات الشراء من قبل المستثمرين الأجانب على مدى الأعوام الخمسة الماضية 63 مليار دولار. وكان عام 2019 هو الأكثر تميزاً بوصول قيمة صافي شراء المستثمرين الأجانب إلى 26,4 مليار دولار.

مصر

رفض تعيين المعلمين على بنود الموازنة

القاهرة ـ **عادل صبري**

رفضت الحكومة المصرية إدراج تعيين 30 ألف مدرس على درجات وظيفية ممولة من حسابات هيئات وزارة التربية والتعليم، بموازنة عام 2024-2025، وإسناد مهمة التوظيف على حسابات الصناديق الخاصة التابعة لوزارتي التعليم والتنمية المحلية بالمحافظات. ترفض الحكومة إضافة أية أعباء مالية على الموازنة جراء التعيين بالقطاعين الحكومي والعام، التزاماً باتفاق مسبق مع صندوق النقد الدولي منذ عام 2016 يقضي باستمرار الحكومة نحو التوجه إلى خفض عدد العاملين بالحكومة والقطاع العام سنوياً، بتشجيع الخروج على المعاش المبكر وعدم تعويض العمالة التي تُحال على التقاعد. أوضح توجه الحكومة تراجعاً عن التزام مسبق بتعيين المدرسين الجدد، بعد تقدم أكثر من 300 ألف خريج للحصول على الوظيفة، شهدت تصفية المتقدمين، عبر امتحانات ودورات تدريبية استغرقت عامين. تدفع وزارة التربية والتعليم إلى تعيين المقبولين على دفعات متقطعة على حسابات الصناديق الخاصة، لسداد العجز الهائل بالمدرسين، الذي يفوق 220 ألف معلم، وفقاً لتقديرات الخبراء، تنخفض إلى 150 ألفاً لدى أجهزة الوزارة.

تبرر الحكومة توجهها بعدم رغبتها في زيادة العجز بالموازنة، وطموحها إلى ألا يزيد العجز الكلي على 6% في العام المالي الذي يبدأ في يوليو/ تموز المقبل، مبررة بوجود زيادة 30% في مخصصات التعليم والصحة من بين الارتفاعات التي وفرتها للأجور بقيمة إجمالية تقدّر بـ 575 مليار جنيه (الدولار = نحو 47 جنيهاً)، عدا التزامها رفع مخصصات الدعم للسلع التموينية إلى 144 ملياراً و40 مليار جنيه لدعم الأسر شديدة الفقر، عبر برنامج تكافل وكرامة. يشير خبراء مشروع «حلول» للسياسات البديلة التابع للجامعة الأميركية بالقاهرة، إلى أن لجوء الحكومة إلى خفض عدد العاملين بالدولة، بزعم زيادة الأجور، يُعدّ «تسطيحاً لواقع مصريّ لا يعاني من تضخم الجهاز الحكومي بقدر ما يعاني من ضعف الكفاءة وسوء توزيع الموارد البشرية داخل القطاعات المختلفة بالدولة».

أوضح خبراء المشروع خلال مناقشاتهم سبل الاستفادة من العمالة الحكومية بالجهاز الإداري بالدولة، أنّ البرنامج الاقتصادي الذي اتفقت عليه الحكومة مع صندوق النقد، لتقليص حجم العمالة التي قاربت 5 ملايين موظف، قد خطت خطوات واسعة لتلبية هذا المطلب عام 2016، حينما حصلت على قرض الصندوق، حيث استطاعت خفض العمالة بالجهاز الإداري بالدولة، بنسبة 13%. أشار تقرير الخبراء إلى أن الدفع بحجة أن تقليص العمالة الحكومية شرط لتبنّي اقتصاد السوق وإصلاح الاختلالات المالية للدولة أمر غير سليم، مبيناً أنه بالنظر إلى مؤشرات سوق العمل في الدول المتقدمة، القائمة على اقتصاد السوق، فإن العمالة الحكومية من إجمالي المشتغلين لا تقلّ عن 18% في بلجيكا، وتفوق 30% في النرويج. يظهر التقرير وجود عجز واضح في عدد الموظفين بقطاعات خدمية مهمة مثل التعليم والصحة، وسط ادعاءات حكومية بتضخم الجهاز الإداري، مؤكداً تراجع أعداد المدرسين سنوياً، رغم الزيادة المستمرة في أعداد الطلاب المقيدين بالمدارس. يحذّر الخبراء المشاركون في المناقشات وإعداد التقرير من تصاعد مشكلة العجز في المعلمين، مع تجاوز غالبية العاملين حالياً سنّ الخمسين عاماً، في طريقهم إلى التقاعد، مشيرين إلى أن عجز المعلمين بلغ عام 2021 نحو 323 ألف معلم، وفقاً لتصريحات وزير التعليم السابق، طارق شوقي، بما دعاه إلى مطالبة الرئاسة بسرعة تعيين 150 ألف مدرس لسدّ العجز في أعدادهم بالمدارس، على 5 سنوات متتالية. تشير بيانات جهاز الإحصاء والتعبئة العامة إلى منحى هابط بشدة في تعداد الموظفين بالدولة، مع عام الذروة الذي بلغه عام 1990، ليشكل 32% من قوة العمل، لينخفض إلى مستويات غير معهودة من قبل عام 2017، على أقل من 5,5% من قوة العمل بالدولة، المقدرة بنحو 29,27 مليون عامل في حينه.

في سياق متصل، أظهر الجهاز تراجع عدد العاملين بقطاع الأعمال العام بنسبة 1,1% عام 2023، متأثرا بوقف التعيينات وتصفية العمالة عبر الخروج إلى المعاش المبكر والتقاعد. بلغ عدد العاملين بالشركات العامة نحو 663,3 ألف عامل، عام 2023، مقابل 671 ألفاً عام 2022. بيّن الجهاز تراجعاً بنسبة 9% في عدد العاملين بالقطاع العام عام 2022، في ظاهرة مستمرة ومتصاعدة، منذ عام 2016، التي تشهد تصفية واسعة للأصول العامة، وتوقفاً لعدد من المشروعات الصناعية وتسريح أعداد ضخمة من العمالة، منها صناعات الغزل والنسيج والتشييد والبناء. للأصول العامة، وتوقفاً لعدد من المشروعات الصناعية وتسريح أعداد ضخمة من العمالة، منها صناعات الغزل والنسيج والتشييد والبناء.

أخبار العالم

كوريا الجنوبية تفشل في الانضمام لمؤشر فوتسي راسل

فشلت كوريا الجنوبية في الانضمام إلى مؤشر السندات الحكومية العالمية (WGBI) الذي تديره فوتسي راسل (FTSE Russell)، حسبما ذكرت المنظمة الواقعة بلندن أمس الخميس. وستظل كوريا الجنوبية على قائمة المراقبة الخاصة بها للترقية المحتملة إلى المستوى الثاني لإمكانية الوصول إلى السوق من المستوى الأول، والنظر في إدراجها على المؤشر، وفقًا فوتسي راسل. تمت إضافة كوريا الجنوبية إلى قائمة مراقبة مؤشر السندات الحكومية العالمية في سبتمبر/ أيلول 2022، وعليها الانتظار حتى سبتمبر المقبل لمعرفة ما إذا كان سيتم إدراجها على المؤشر عندما يعلن الكيان المالي قراره. يعد فوتسي راسل للسندات الحكومية العالمية مؤشرا عريضا تم تصميمه لقياس أداء أسواق السندات الحكومية.

الصين مصدر رئيسي للاستثمار في تنزانيا

برزت الصين كمصدر رئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في تنزانيا، مما ساهم بشكل كبير في تنمية البلاد، حسبما ذكر مسؤولون. وجاء ذلك خلال الجلسة الختامية لمنتدى الاستثمار الصيني-التنزاني ومؤتمر ترويج التجارة والاستثمار بين الصين (جينجوا) وتنزانيا اللذين عقدا على مدار يوم واحد في مدينة دار السلام الساحلية. وقالت السكرتيرة الدائمة في مكتب الرئاسة المسؤول عن التخطيط والاستثمار تاوسي كيدا إنه في الفترة من يناير/ كانون الثاني 2021 إلى ديسمبر/ كانون الأول 2023، سجل مركز الاستثمار التنزاني 256 مشروعا صينيا بقيمة حوالي 2.5 مليار دولار. وكانت القطاعات الخمسة الأولى لهذه المشاريع هي التصنيع والبناء التجاري والزراعة والنقل والخدمات.

تقرير

يعتبر الاقتصاد من أبرز العوامل المؤثرة في نتائج الانتخابات المحلية المرتقبة في تركيا الأحد المقبل، خاصة البرامج التي تطاول ارتفاع الأسعار

الانتخابات المحلية التركية

الاقتصاد يتصدر أولويات الناخبين والمرشحين

إسطنبول ـ **جابر عمر**

يعد الاقتصاد من أبرز المؤثرات في السياسة التركية ومحددا أساسيا في أي انتخابات تجري في البلاد، حيث إن البرامج التي تطاول الأسعار وسعر العملة وغيرها من العناصر التي تهم المواطنين، تحدد مصير الأحزاب السياسية المتنافسة، وهذا ما يجري في الانتخابات المحلية المرتقبة الأحد المقبل. وتواجه الحكومة ظروفا اقتصادية سيئة نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، ورغم زيادة الرواتب أكثر من مرة إلا أنها لا تزال غير كافية في مقارنة مع صعود أسعار المنازل وغلاء الأسعار، خاصة في المدن الكبرى. وتسعى المعارضة من جهتها للضغط على الحكومة واتهامها بالفشل في إدارة الملفات الاقتصادية، في ظل سنوات الحكم الممتدة منذ العام 2002 لحزب العدالة والتنمية، ومن هذه البوابة زادت المعارضة من استهداف الحكومة في مقابل تقديم الوعود بزيادة رواتب العمال والموظفين، ودعم المتقاعدين، وتقديم أنواع مختلفة من الدعم للمحتاجين.

وخلال الحملة الانتخابية يكرر الرئيس أردوغان إدراكه بصعوبة الحياة الاقتصادية ويقدم الوعود بحلها. ودخل الرئيس أردوغان الانتخابات الرئاسية السابقة في ظل أوضاع اقتصادية غير مستقرة، وبعد انتهاء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أيار/مايو الماضي، استمر ارتفاع سعر صرف الدولار، وزادت بعض الضرائب، وارتفعت الفائدة المصرفية، ما أدى لازدياد التضخم وسجل في شباط/فبراير الماضي 67% على أساس سنوي.

وعلى الجبهة الأخرى تستغل المعارضة هذه الحالة بضرب الحكومة من خاصرة الاقتصاد، حيث يقول مرشح بلدية إسطنبول أكرم إمام أوغلو في أحد تجمعاته «لا نستطيع أن نتحدث لأن الشعب مدمر حاليا نحن نعاني من أغلى تكاليف المعيشة في تاريخ الجمهورية، نعاني من مشكلة التضخم الذي لا يقل عن 3 خانات تقريبا، وهي الفترة الأكثر بؤسا في تاريخ الجمهورية». وأضاف «يصطف أبأؤنا الذين تتراوح أعمارهم بين 70 و80 عاما في الطوابير للحصول على طعام رخيص، وهذه الحكومة هي التي جلبت هذه الحالة، كان الاقتصاد سيئا قبل انتخابات أيار/مايو الماضي، لقد اعتقد تركيا، وذلك لأنها انتخابات إدارة محلية، ولو كانت الانتخابات رئاسية وبرلمانية لكان التأثير سيصل إلى نحو 65 في المائة تقريبا، وسبب ذلك أن الحكومة هي المعنية بالسياسات الحكومية الاقتصادية».

ويضيف «نسبة التأثير هذه تشمل المتقاعدين والعاملين بالحد الأدنى للأجور، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وتأثرهم بعوامل الاقتصاد مباشرة، وبشكل عام التأثير محسوس في المدن الكبرى وعلى رأسها إسطنبول وأنقرة وبورصة وإزمير وأنطاليا، حيث إن انعكاس ارتفاع الأسعار والتضخم في الأرياف يكون أقل في المدن من ناحية الإيجارات والأسعار في مقارنة مع الأرياف». ويشدد «لم يكن هناك تحسن ملحوظ من الانتخابات السابقة التي جرت في أيار/مايو الماضي حتى الآن، وخاصة في مسألة التضخم وارتفاع الأسعار، ما يرجح كفة مرشحي المعارضة على حساب مرشحي التحالف الجمهوري».

تفنيد الشائعات الانتخابية

يعمل مركز مكافحة تضليل المعلومات في مكتب الرئاسة التركية على تفنيد الشائعات المتعلقة بالاقتصاد، ومن بينها ما نفته الحكومة في 24 آذار/مارس الجاري بأنه «كان هناك نقاش حاد بين الرئيس رجب طيب أردوغان ووزير المالية محمد شيمشك حول دعم الكهرباء والغاز الطبيعي ومكافآت المتقاعدين». وأضاف المركز أنه لم يكن هناك مثل هذا الحوار، فيما يستمر دعم الدولة بنسبة 50 في المائة في المرحلة الأولى لفواتير الكهرباء و75 في المائة للغاز الطبيعي.

المعارضة التركية تحمل السلطة مسؤولية تراجع الأحوال المعيشية. إسطنبول، مارس 2024 (أيكوول/فرانس برس)

وعود بزيادة الرواتب للعمال ودعم المتقاعدين والمحتاجين

من ناحيته، يلفت الكاتب والباحث جاهد طوز في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «المعيار الأهم عادة في تركيا هو الاقتصاد سواء كان الأمر يتعلق بالانتخابات المحلية أو الانتخابات البرلمانية، وبالطبع هناك انكماش اقتصادي خطير في العالم بالآونة الأخيرة، خاصة منذ جائحة كورونا، وتعد تركيا من أكثر الدول المتضررة من هذا الانكماش والتضخم، ولذلك فإن الاقتصاد في تركيا له دائما تأثير على أصوات الناس في الانتخابات».

ويضيف «في الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي جرت في 14 و28 مايو/أيار كان المعيار الأول هو تحقيق السلام والأمن للشعب، والاقتصاد جاء بعد المعيارين الحاسمين الأولين، ويبدو أن المعيار الاقتصادي سيصبح أكثر أهمية قليلا، لكن الانتخابات المحلية لديها ميزة أن الناس يصوتون للمرشح المناسب وليس للحزب». ويتابع «لقد ارتفع التضخم في تركيا، وخاصة في العامين الأخيرين إلى مستويات غير مسبوقة في تاريخ البلاد، وكمراقب استطيع أن أقول كانت هناك ردة فعل شعبية على التضخم، ولكنْ هناك معياران مهمان هنا الأول هو قيادة الرئيس وحقيقة أنه منح الثقة للشعب، بما في ذلك تحسين الرواتب حيث اتخذت الحكومة خطوات جادة للغاية، حتى موظفي القطاع العام حصلوا على زيادة كبيرة جدا، ومع ذلك فإن القضية التي تبدو الأكثر إشكالية في تركيا الآن هي مسألة المتقاعدين، حيث يبلغ أدنى راتب شهري للمتقاعدين حوالي 10 آلاف ليرة، ويعتقد على نطاق واسع أن هذا منخفض جدا بالنسبة لظروف تركيا الاقتصادية».

ويكمل أن «المشاكل الاقتصادية وارتفاع الأسعار أصبحا ورقة رابحة للمعارضة إذا جاز التعبير، ولذلك يمكن القول إن المعارضة هي التي ستستفيد أكثر خلال الانتخابات، ومع ذلك هناك نقطة هامة هنا، إذ هناك مشكلة كبيرة مع المعارضة بتشتتها وتعدد مرشحيها، كما أن مرشح حزب الشعب الجمهوري في إسطنبول أكرم إمام أوغلو، يواجه قضية فساد في الآونة الأخيرة وفق مقاطع فيديو سربت أخيرا، وهي حاليا محل نقاش جدي داخل المعارضة، ما يثير تساؤلات حول الانعكاسات عل النتائج الانتخابية».

الحكومة البريطانية أمام تحدي الركود

تواجه حكومة المحافظين البريطانية تحديا اقتصاديا يتمثل بوقوع المملكة المتحدة في ركود العام الماضي

لندن ـ **العربي الجديد**

أكد مكتب الإحصاءات الوطني البريطاني الخميس أن اقتصاد المملكة المتحدة دخل في ركود طفيف العام الماضي، ما يترك رئيس الوزراء ريشي سوناك أمام تحدي طمأنة الناخبين إلى أن الاقتصاد في أمان قبل الانتخابات المتوقعة في وقت لاحق هذا العام. وقالت البيانات إن الناتج المحلي الإجمالي انكمش 0,1 في المائة في الربع الثالث و0,3 في المائة في الربع الرابع دون تغيير عن التقديرات الأولية. وأظهر الاقتصاد البريطاني علامات على بدء عام 2024 على أساس أقوى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي 0,2 في المائة في يناير/كانون الثاني مقارنة بديسمبر/كانون الأول. وتشير استطلاعات غير رسمية إلى استمرار النمو في فبراير/شباط ومارس/آذار. وشهدت بريطانيا تباطؤا في التعافي من آثار جائحة كوفيد-19، وبنما اقتصادها واحدا بالمئة فقط من مستواه في أواخر عام 2019، وسجلت ألمانيا فقط من بين مجموعة الدول السبع أداءً أسوأ.

ونما الاقتصاد البريطاني في عام 2023 ككل 0,1 في المائة فقط، وهو أضعف أداء له منذ عام 2009 في نهاية الأزمة المالية العالمية، باستثناء الضرر الكبير الذي لحق بالناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب الجائحة. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن قطاعات الثلاثة، الخدمات والإنتاج والبناء، أظهرت انخفاضا في الإنتاج في الربع الأخير من عام 2023 ولم يُمنح حدوث ركود أعمق إلا من خلال زيادة الإنفاق الحكومي. وانخفضت الخدمات بنسبة 0,1 في المائة مقارنة بانخفاض 0,2 في المائة في التقدير الأول، ولكن دون إحداث فرق في الانخفاض العام في الاقتصاد الأوسع.

وتراجعت التجارة البريطانية كما انخفض استهلاك الأسر على الرغم من انخفاض التضخم قرب نهاية عام 2023. وقال مكتب الإحصاءات الوطنية إن مبيعات التجزئة شهدت أكبر انخفاض شهري في ديسمبر منذ يناير 2021 عندما فُرضت قيود جائحة كوفيد-19. وقال أشلي ويب، الخبير الاقتصادي البريطاني في شركة كابيتال إيكونوميكس الاستشارية لـ«الفاينشال تايمز»: «كان الركود الفني المعتدل في المملكة المتحدة في نهاية العام الماضي خفيفًا كما كان يُعتقد سابقًا، ومن المحتمل أن يكون التعافي الاقتصادي جاريًا بالفعل». وتابع أن توقعات الشركة للتعافي الاقتصادي في عامي 2024 و2025 ستكون أقوى مما يتوقعه بنك إنكلترا. وتتوقع الشركة أن ينخفض التضخم بدرجة أكبر مما يتوقعه بنك إنكلترا و«ستنخفض أسعار الفائدة بشكل أسرع وأبعد مما تشير إليه أسعار السوق الحالية». إلا أن وزيرة المالية في حكومة الظل، راشيل ريفز، اعتبرت أن أرقام مكتب الإحصاءات الوطنية أظهرت أن ريشي سوناك «حنث بوعده بتنمية الاقتصاد وترك بريطانيا في حالة ركود ويدفع العمال الثمن. لا يمكن للمحافظين أن يزعموا أن خطتهم ناجحة أو أنهم تجاوزوا أكثر من 14 عامًا من الفشل الاقتصادي». فقرر فيليب شو، الاقتصادي في بنك الاستثمار إنفيستيك في حديث مع «فاينشال تايمز»، أنه حتى لو ظل الإنتاج ثابتًا خلال شهري فبراير ومارس، فإن النتيجة ستكون زيادة ربع سنوية في الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول. ونما الدخل الحقيقي المتاح للأسر، وهو المبلغ المتاح للإنفاق بعد أخذ التضخم في الاعتبار، بنسبة 0,7 في المائة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023 بعد نموّ طفيف في الأشهر الثلاثة السابقة.

وارتفعت نسبة ادخار الأسر إلى 10,2 في المائة في الربع الأخير، من 10,1 في الأشهر الثلاثة السابقة، وأعلى من المتوسط الطويل الأجل البالغ 7 في المائة. وقد ساعده مدخرات التقاعد والمزايا الاجتماعية.

وشرح أشلي ويب، الخبير الاقتصادي في كابيتال إيكونوميكس لـ«فاينشال تايمز»، قائلاً: «نعتقد أن الدخل الحقيقي المتاح للأسر سيستمر في الارتفاع هذا العام بسبب انخفاض التضخم والدفعة الناتجة من المزيد من التخفيضات في ضريبة التأمين الوطني التي أُعلنت في ميزانية مارس اعتبارًا من إبريل/نيسان».

في المقابل، اتسع عجز الحساب الجاري إلى 3,9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2023 من 3 في المائة في الربع السابق. ويشمل العجز الميزان التجاري في المملكة المتحدة وصافي الدخل من الاستثمار الأجنبي والتحويلات، وهو مقياس لمدى اعتماد الاقتصاد على تدفق الأموال الأجنبية.

اتهامات لسوناك بنكث وعوده في تحسين مؤشرات الاقتصاد

من تظاهرة لمزارعين بريطانيين، وسط لندن، 25 مارس الحالي (هنري نيكولز/فرانس برس)

روسيا قد تصعد بسعر النفط إلى 100 دولار

موسكو ـ **العربي الجديد**

أعلن جيه بي مورغان أن قرار روسيا بتعميق تخفيضات إنتاج النفط قد يؤدي إلى رفع أسعار النفط الخام العالمية بالقرب من 100 دولار للبرميل بحلول سبتمبر/أيلول، لكن هبوط الطلب والسحب من مخزون الاحتياطي الاستراتيجي قد «يخفف» من ارتفاع أسعار النفط. وفي 3 مارس/آذار، قامت العديد من الدول الأعضاء في «أوبك+» بتمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية بمقدار 2,2 مليون برميل يوميًا لدعم استقرار وتوازن سوق النفط.

لكن في خطوة مفاجئة، قالت روسيا إنها ستخفض طوعا 471 ألف برميل يوميا من إنتاج وصادرات النفط الخام خلال الربع الثاني من هذا العام. هذا بالإضافة إلى التخفيض الطوعي بمقدار 500 ألف برميل يومياً الذي أعلنته روسيا سابقاً في إبريل/نيسان 2023، والذي يمتد حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، وفقاً لموقع «داو جونز». وكتب محللو جي بي مورغان «إن التحول في استراتيجية النفط الروسية أمر مفاجئ». وقالوا: «في ظاهر الأمر، وبافتراض عدم وجود استجابة سياسية أو عرض أو طلب، فإن تصرفات روسيا يمكن أن تدفع سعر خام برنت إلى 90 دولارًا بالفعل في إبريل، ويصل إلى منتصف 90 دولارًا بحلول مايو/أيار وسيقترب من 100 دولار بحلول سبتمبر». وتابع المحللون: «هذا الارتفاع في الأسعار يمكن أن يتضخم بشكل أكبر بسبب الاحتمال المتساوي لتمديد تحالف «أوبك+» في يونيو/حزيران تخفيضات إنتاج النفط حتى نهاية العام». وأشاروا إلى أن ارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يبقي الضغط على الإدارة الأميركية في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/تشرين الثاني، حيث من المرجح أن ترتفع أسعار البنزين الأميركي إلى 4 دولارات للغالون بحلول مايو/أيار، وهو ما قال محللو جيه بي مورغان إنه سيكون الأعلى منذ صيف 2022. وارتفعت أسعار النفط، الخميس، لتتعافى من انخفاض لجلستين متتاليتين، مع قيام المستثمرين بإعادة تقييم أحدث بيانات لمخزونات النفط الخام والبنزين الأميركية. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت تسليم مايو/أيار 31 سنتا أو ما يعادل 0,4 في المائة إلى 86,40 دولاراً للبرميل، في حين ارتفعت العقود الآجلة تسليم يونيو/حزيران الأكثر تداولا 32 سنتا، بما يعادل 0,4 بالمائة إلى 85,73 دولاراً. أما العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم مايو فارتفعت إلى 81,74 دولاراً للبرميل. ويتجه كلا الخامين لتحقيق مكاسب للشهر الثالث على التوالي، وارتفعا بنحو 4,5 في المائة عن الشهر الماضي. وفي الجلسة الماضية، تعرضت أسعار النفط لضغوط بعد أن ارتفعت مخزونات النفط الخام والبنزين الأميركية على غير الموقع الأسبوع الماضي مدفوعة بارتفاع واردات الخام وتباطؤ الطلب على البنزين، وفقا لبيانات إدارة معلومات الطاقة. وقال بيارن شيلدروب، كبير محللي السلع الأولية لدى إس إيه بي للأبحاث في مذكرة نشرتها «رويترز»، «نتوقع أن ترتفع المخزونات الأميركية أقل من المعتاد في انعكاس لسوق النفط العالمية التي تعاني من عجز طفيف. ومن المرجح أن يدعم هذا سعر خام برنت في المستقبل».

ارتفاع أسعار النفط يضغط على الانتخابات الأميركية في نوفمبر

عوامل تدعم أسعار النفط (الكسندر هنزيوف/ الأناضول)

رؤية

شمول موازنة مصر ومصير الصناديق المحصنة

عبد الحافظ الصاوي

دأبت الحكومات المصرية على مدار العقود الماضية، على ممارسات مثيرة للعجب، من ضم وفصل هيئات وإدارات، والزعم أن وراء هذه الخطوات تحسين الأداء، لكن الواقع أفرز نتيجة يلمسها الجميع، وهي أن هذه التغييرات تُعنى بالشكل دون المضمون، ولم تسفر عن قيمة مضافة. وفي ضوء رصد أحدث هذه الممارسات، ما نشره موقع وزارة المالية المصرية، ووسائل الإعلام، بناء على تصريح وزير المالية محمد معيط، من أن الحكومة وافقت على مشروع قانون بشأن ضم الهيئات الاقتصادية للموازنة العامة للدولة، لتحقيق مبدأ شمول الموازنة، والسيطرة على سقف الدين العام للحكومة، وحسب التصريح، فإنّ الحكومة قد أحالت مشروع القانون لمجلس النواب. وينتظر حسب ما أعلنه الوزير، أن يتم تطبيق الضم الكامل للهيئات الاقتصادية للموازنة بشكل تدريجي وعلى مدار 5 سنوات، وأن تكون البداية مع العام المالي 2024/ 2025، علماً بأن عدد الهيئات يصل إلى 59 هيئة. وتأتي هذه الخطوة في ظل أزمة اقتصادية ومالية خانقة في مصر، وبخاصة تلك المشكلات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة من عجز دائم، وتضخم في المديونية، ظهرت خطورتها بشكل أكبر، من خلال بيانات نشرتها وزارة المالية، بتقريرها المالي الشهري في ديسمبر 2023، من كون زيادة فوائد الديون عن إجمالي الإيرادات العامة، خلال الفترة من (يوليو 2023 – يناير 2024، إذ بلغ إجمالي الإيرادات خلال الفترة 951,9 مليار جنيه، بينما بلغت فوائد القروض 962,8 مليار جنيه.

علاقة الهيئات الاقتصادية بالموازنة

المفترض أن تعبر الموازنة العامة عن حقيقة الوضع المالي للدولة، ولذلك يعد مبدأ الشمول من أهم خصائص تلك الموازنة. لكن الواقع في مصر مختلف، فثمة تعديلات عدة تمت على قانون الموازنة العامة، جعلت الوصول لحقيقة الوضع المالي العام أمرا صعبا. ففي عام 1979، تم تعديل قانون الموازنة العامة للدولة، ليفصل موازنة الهيئات الاقتصادية عن الموازنة، وجعل العلاقة بين تلك الهيئات والموازنة، هي علاقة العجز والفائض. بمعنى أن تُعد هذه الهيئات موازناتها بعيدًا عن الموازنة العامة، وما يتحقق من أرباح لهذه الهيئات يحول للخزانة العامة، وكذلك ما تسفر عنه أعمالها من خسائر تتحملها الموازنة. وكذلك جرى الأمر لشركات قطاع الأعمال العام، حيث تمارس أنشطتها، وتدبير استثماراتها، ويبقيت علاقاتها بالموازنة هي علاقة العجز والفائض. أما عن الحسابات والصناديق الخاصة، فحدث ولا حرج، حيث سمحت عدة قوانين على مدار العقود الماضية بإنشائها، وأبرزها قوانين الموازنة العامة، والإدارة المحلية، والجامعات، والبنك المركزي. وبعد عام 2013، أُنشئت صناديق بقوانين خاصة، جعلتها شبه محصنة من الرقابة المكفولة لمجلس النواب، مثل صندوق «تحيا مصر» وصندوق «مصر السيادي»، وعلى سبيل المثال فالصندوق السيادي لا تؤول نتائج أنشطته إلى الموازنة العامة، بل ترحل للسنوات المقبلة، وهو ما حرم الموازنة من موارد مهمة، وبخاصة أن رأس مال الصندوق يأتي من خلال حصوله على الأصول الرأسمالية للدولة.

أداء سلبي

حسب بيانات البيان المالي لموازنة العام المالي الحالي 2024/2023، قدر صافي علاقة الهيئات الاقتصادية بالموازنة بخسائر 169,7 مليار جنيه في العام المالي 2023/2022. فقد حولت هذه الهيئات مبلغ 184,9 مليار جنيه للموازنة عام 2023/2022، بينما حصلت على قروض ومساهمات 245,6 مليار جنيه، أما في مشروع موازنة 2024/2023، فقد ارتفع صافي علاقة الموازنة العامة بهذه الهيئات إلى خسائر بنحو 182,5 مليار جنيه. ومن الهيئات التي تحقق فائضاً ويحول للموازنة كل عام، منذ سنوات، على سبيل المثال، قناة السويس، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، والهيئة العامة للبترول، بينما الهيئات التي تشكل عبئًا وخسائر للموازنة على سبيل المثال، اتحاد الإذاعة والتلفزيون، وهيئة السكة الحديدية.

تحديات التطبيق والثمار المنتظرة

بعد أكثر من 40 عاماً من انفصال هذه الهيئات عن الموازنة، فإنها رتبت أوضاعًا إدارية ومالية، تتطلب ما يواكب التعديل المنتظر، لكن المفترض أن هذه الهيئات تدير أمور استثماراتها بنفسها، بالإضافة إلى الدعم الحكومي لبعضها. فهل سيستمر الوضع على ما هو عليه فيما يتعلق بتدبير الاستثمارات، أم سيتم ضم أمر استثماراتها للبند السادس بالموازنة العامة، والخاص بالاستثمارات العامة. وهنا سنجد أن الموازنة عادت مرة أخرى لتمول أنشطة خدمية وإنتاجية. وسيكون هناك تحد آخر، يتعلق بتحديد أسعار سلع وخدمات هذه الهيئات، وهل سنعود لإشكالية الأسعار الاجتماعية مرة أخرى، وهو أمر إذا تم العمل به، فسيعمل على تفاقم أزمة الدين العام. وليس السيطرة عليها كما يزعم التعديل المنتظر. وثمة تحد آخر، في حالة التطبيق الكامل وضم كافة الهيئات الاقتصادية للموازنة، فإن هناك بعض الهيئات بحكم قانون إنشائها، تتمتع بميزة ترحيل فائض نشاطها للأعوام القادمة، ولا يحول للموازنة. ويستلزم الأمر تعديل قوانين هذه الهيئات ليطبق عليها التعديل التشريعي المنتظر. وسيكون التحدي الأكبر أمام تطبيق التعديل المنتظر، هو السيطرة على الصناديق الخاصة داخل هذه الهيئات، فهل ستظل هذه الصناديق تعمل وفق لوائح أو قرارات إنشائها، أم سيتم ضمها بالكامل للموازنة؟ ولعل من المفيد هنا أن نذكر، أنه إذا كانت هناك نية صادقة لتطبيق مبدأ شمول الموازنة أن يتم بالفعل ضم صندوقي «تحيا مصر» و«الصندوق السيادي» للموازنة العامة، لكي تمكن السيطرة الكاملة على الجزء الأكبر من الموارد العامة للدولة، والخروج من الأزمة المالية الخانقة. أما عن الثمار المنتظرة من التشريع الجديد، فهي متعددة، ومنها على سبيل المثال، أن ترفع الحكومة يدها عن إدارة هذه الهيئات، وأن تكون الإدارة تعتمد على مبدأ الكفاءة والمحاسبة، وليس فرض أهل الثقة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني